فهو قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين قوم
فرطوا وهم الجبرية وقوم فرطوا وهم القدرية وكما ان هذه القدرة
الحادثة لا اثر لها في شئ من الافعال كذلك لا اثر للنار في شئ من
الاحراق والطبخ والتسخين او غيرذلك لا بطبعها ولا بقوة وضعت
فيها بل الله تعالى اجرى العادة اختيارا عند جعل وعلا بايجاد
تلك الامور عندها لا بها وقس على ذلك ما يوجد من القطع عند
السكين والالم عند الجرح والشبع عند الطعام والري عند الشرب
والنبات عند الماء والضوء عند السراج والشمس ونحوها والظل
عند الجدار والشجرة ونحوها وبرد الماء المسخن عند صب ماء بارد فيه
وبالعكس ونحو ذلك مما لم يحصر فانقطع بذلك كله بان مخلوق
لله تعالى بلا واسطة البتة وانه لا اثر فيه اصلا لتلك الاشياء التي
التي جرت العادة بوجودها معها وبالجملة فالتعالم ان الكائنات
كلها يستحيل منها الاختراع لاشرها بل جميعها مخلوق لمولانا عز وجل
باشد افتقار ابتداء ودواما بلا واسطة وبهذا شهد البرهان
العقلي ودل عليه الكتاب والسنة واجماع السلف الصالح قبل ظهور
البدع ولا تصغ باذنيك الى ما ينقله بعض من اولع بنقل الغث
والسمين على مذهب اهل السنة مما يخالف ما ذكرناه فقد يدس
على ما ذكرناه فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع
تشوفك الى سماع الباطل تعش سعيدا وتمت
واعلم المستفاض وعليه المتكلمون واما برهان وجوب اتصافه
تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة فلانه لو انتفى شئ
منها لما وجد شئ من الحوادث قد تقدم لك ان نائر القدرة
الازلية موقوفة على ارادته تعالى لذلك الاثر وارادته تعالى موقوفة
على

على العلم به والاتصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف على
الاتصاف بالحياة اذ هي شرط فيها ووجود المشروط دون شرطه
مستحيل للزوم عجزه فاذا وجد حادث اي حادث كان موقوف على
اتصاف محدثه بهذه الصفات الاربع فلو انتفى شئ منها لما وجد
شئ من الحوادث للزوم عجزه حينئذ وبهذا يتبين وجوب اتصا
تعالى بهذه الصفات في الازل اذ لو كانت حادثة لزم توقف
احداثها على اتصافه بامثالها قبلها ثم ينتقل الكلام الى امثالها
وبهذا يتبين وجوب القدم والبقاء لها اذ لو كانت حادثة لافتقرت
الى محدث قبلها ثم ينتقل الكلام الى المحدث ويلزم التسلسل وهو محال
فيلزم وجود تلك الصفات على هذا التقدير محال وذلك يؤدي
الى المحذور المذكور وهو ان لا يوجد شئ من الحوادث وبهذا تعرف
ايضا وجوب وجوب عموم التعلق للمتعلقات منها كالعلم والقد
والارادة اذ لو اختصت ببعض الممكنات المتعلقات دون
بعض لزم الافتقار الى مخصص فتكون حادثة ولا يمكن ان يكون
المحدث لها غير موصوف بها لما عرفت من وجوب الوحدانية له
تعالى وانفراده بالاختراعات واحداثها فرع اتصافه
بامثالها قبلها ثم تنتقل الكلام الى امثالها وهو ويجي ماسبق
من التسلسل فقد بان لك بهذا ان البرهان الذي ذكرناه
في اصل العقيدة يوخذ منه ثلاث امور وجود هذه الصفا
ووجوب القدم والبقاء لها ووجوب عموم التعلق للمتعلقات
منها وقد اشار في اصل العقيدة الا ان البرهان الذي ذكره هو
لهذه المطالب الثلاثة اما الوجود والوجوب فقد اشار اليهما
بقوله وجوب اتصافه تعالى بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفا
ت